



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٦ / ٥ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد ياسان و محمد صائب النقيبدي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وهسين أبو التين المائوتين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز/ علي محمد حسين القاضي .

التميز عليه / الأمين العام للأمانة العامة لمجلس الوزراء / إضافة لوظيفته
وقبلاء الموظفين الحقوقيان شيماء كريم عيدان علي نوري صبيح .

الإعلاء/

قدم المتظلم (التميز) تظلاً امام محكمة القضاء الاداري بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠ بعد ان ردت عليه المستعمل بالحالة شكواه الخاصة بالتفجير الذي وقع على مبنى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٩ على المحكمة الجنائية المركزية لكونه يوم التفجير كان متواجداً في مبنى وزارة العمل التي تعرضت لاضرار بليغة واصيب المتظلم جراء هذا الانفجار . وبتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠ ردت محكمة القضاء الاداري تظلمه . بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١ ضمن تمييزاً بالقرار امام المحكمة الاتحادية العليا حيث اعيد منقوضاً بالعدد ١٩٢/تحادية/تميز/٢٠٠٩ في ٢٠٠٩/١٢/١٣ . وقد اتبعت محكمة القضاء الاداري قرار التفض وأصدرت بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٧



وبعد اضيارة نطلم/ق/٢٠٠٩ حكماً حضورياً يفضى بتأييد قرارها السابق المؤرخ ٢٠٠٩/٩/٣٠ حيث ان طلب المتظلم يخرج عن اختصاص محكمة القضاء الاداري المحددة لاختصاصاتها بموجب الفقرة (د) من البند / ثانياً / المادة ٧ / من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٩٧ المعدل . طعن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالتحفة التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٢/٢٣ طالباً نفضه للأسباب الواردة فيها .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان محكمة القضاء الاداري أصدرت قرارها (تظلم /ق/٢٠٠٩) في ٢٠١٠/٩/١٧ وان المميز طعن به تمييزاً ودفع الرسم في ٢٠١٠/٢/٢٣ ليكون الطعن والعلأ ضمن العدة القانونية قرر قبوله شكلاً من هذه الناحية ووجد ان المحكمة تهمت قرار نقض الصادر من هذه المحكمة بعدد (١٢٢/تحادىة/تسييز/٢٠٠٩) والمؤرخ ٢٠٠٩/١٢/١٣ ودعت الطرفين للرافعة فحضرا وان المتظلم اوضح ان موضوع التظلم هو طلبه اعادة موضوع التمييز الذي وقع على مبنى وزارة العدل ووزارة الخارجية على المحكمة الجنائية المركزية لغرض النظر فيه وان المحكمة ردت التظلم لانه خارج اختصاصاتها الوظيفية فقدم المميز طعناً دفع الرسم عنه في ٢٠١٠/٢/٢٣ يحتوي على ثلاث صفحات ولكنه لم يبين أي سبب لطلب نقض القرار حيث كان خالياً من الأسباب التي بني عليها الحكم فتكون



العريضة التمييزية محكمة بالرد استناداً للمادة (١/٢١٠) من قانون المرافعات المدنية المعدل فقرر بالاتفاق رد العريضة التمييزية وتحصيل التمييز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٠ / ٥ / ٦ .

الرئيس
مدحت محمود

العضو
لزوق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد باهان

العضو
محمد صائب القشيبدي

العضو
عبد صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون فين كوركيس

العضو
حسين أبو التمن